

—

تقرير

وزارة العدل «تحكم»:

خلية الصنواوي كهن سرق، لحد أغنية!

«لبنا مكشوف سبيرانيا، وأنظمة الحماية الوطنية لشبكة الإنترنت تكاد تكون عاجة امام اي امتداء قد تعرض لها هذه الشبكة»، هي خاصة خرجت بها لجنة الاعلام والاتصالات التي اجتمعت امس. وهي خلاصة تسدعيه على الاقل استنفازامسلي بذكر كل ان له نت يتحقه، فنجربة التعامل مع هاد صنف خلية صناوي بما يحمله من مخاطر على الامن الوطني خير دليل على ذلك

إيلي الفرزلي

قد لا يكون الحديث عن ضعف أو غياب الحماية لشبكة الإنترنت مفاجئاً لكثير ممن يتابعون الملف ويديركون، فالملموس، إن الشبكة معرضة لنشئ أنواع الاختراق. لكن

بالختصار، يصبح الجرم الوحيد للمقرصن المشبهة في أنهم سرقوا معلومات سرية من الأجهزة الأضية وحسين الحاج حسن، وحضور مقلتين عن مختلف الأجهزة الأمنية والوزارات المعنية فهذا ينهي حالة الختم والسكران الرسمية لهذه المخاطر، وتطرخ أكثر من علامة استفهام بشأن الاستخفاف الرسمي للمقرصن المشرقة لآلاف المواطنين... قضية خليل صحناي، على سبيل المثال، بما تحمله من مخاطر على البلد بأكمله. كما على المواطنين. وإذا كانت القرصنة المنسوبة إلى الصناوي ورفاقه قد كُثفت، وربما كانت أخطر قرصنة في تاريخ لبنان، فهذا لا يعني أن عصر القرصنة قد

انتهى أو أن الخطر قد زال. تجربة صناوي لا تزال حاضرة، وطريقة التعامل الرسمي معها لا تشكل رادعا لأي مقرصن للشبكة اللبنانية.

غياب الرادع لا يعود فقط إلى كيفية التعامل مع الملف. الأخطر قالته ممثلة وزير العدل في الجلسة، القاضية هانا حلوة. هي أوجزت مسار قضايا القرصنة، بحديث مبني، أشارت فيه إلى أن «لا وجود لقوانين تجرّم سرقة المعلومات الإلكترونية». ماذا يعني ذلك؟ بما أن لا قانون يحاكم المقرصن، فإن النص الذي يُعتمد في هذه الحالة هو قانون حماية الملكية الفكرية. وعقاب المقرصن في هذه الحالة هو كعقوبة من يسرق لحناً من دون إذن صاحبه، ويستخدمه في أغنية!»

سال النواب الحاضرون باستغراب: وماذا عن قضية خليل صحناي ورفاقه اليوم؟ ردت القاضية بأن المفاجأ لكثير ممن يتابعون الملف ويديركون، فالملموس، إن الشبكة معرضة لنشئ أنواع الاختراق. لكن

بالختصار، يصبح الجرم الوحيد للمقرصن المشبهة في أنهم سرقوا معلومات سرية من الأجهزة الأضية ومن مصارف ومن هيئة أوجيرو وامتلكوا القدرة على التنصت على الاتصالات الهاتفية الأرضية وعلى التلاعب بداتا الفوترة في «أوجيرو» وبالنشرة الجرمية وعلى سرقة بيانات مصرفية لآلاف المواطنين... جرمهم الوحيد هو التعدي على الملكية الفكرية لمواقع إلكترونية. لكن إذا كان ذلك صحيحاً، فما الجرم الذي يتلاحق به المقرصن إيلي غلش (المتهم بمساعدة المدم سوزان الحاج على اختراق مواقع عديدة، وسماهته في تلقيف تهمة

وزير العدل والمصروفات السابق إيلي غلش

تقرير

الصدوق، السيادة للنفط: اختلاف على بيع السمك في الماء

ميسم زرق

لم يرس النقاش حول الصندوق السيادي بعائدات النفط والغاز، على بز الخلاف على مبدأ إدارته وكيفية استثمار امواله بين حركة أمل من جهة والتيار الوطني الحر من جهة أخرى، ينعكس سلبي على مداوات اللجنة النيابية الفرعية (المنبثقة من اللجان المشتركة) والتي ترأسها النائب إبراهيم كنعان، التي تتولى مناقشة اقتراح القانون المقدم من النائب ياسين جابر. والرامي إلى إنشاء صندوق سيادي وإقرار هيكلية له ووضع نظمياته له.

في جلسة اللجنة أمس، انقسم النواب بين مطالب بالالتكافؤ بفتح حساب خاص في المصرف المركزي، وأخر يؤكد أهمية إشراف مجلس الوزراء مجتمعاً على الصندوق، وثالث يرى أن إدارته يجب أن تكون مستقلة تحت وصاية وزير المال كصلة ربط مع مجلس الوزراء، ما عاد الأمر مع المربع الأول. فخليات النقاش لا تظهر حتى اللحظة أي فريق سياسي ينطلق من الحرض على المال العام، أو وفق أسس منطقية متصلة بالحفاظ على ثروة لم يثبت وجودها بعد، رغم أن البحث ينبغي أن يأخذ مداه ليعصل

النائب ياسين جابر، وزير المال السابق، الذي اقترح إنشاء صندوق سيادي للنفط والغاز، في مجلس الوزراء امس

ساعات بدأت باعتراضات على التعريفات (بداً من الفريق الإداري للصندوق، وصولاً إلى مديرية الأصول وواردات الصندوق وعائدات الاستثمار) وانتهت بصعوبة التوصل إلى اتفاق على المادة الرابعة المتعلقة بإنشاء الصندوق. ما إن بدأت المداولات في المادة الأولى (التعريفات)

مع بداية الحديث عن إمكانية دخول لبنان إلى نادي الدول النفطية، وقبل بدء استكشاف الثروة في قبر

البحر، انطلقت بوادر الخلاف حول الصندوق على اعتبار أن الكلام عنه «لا يزال مبكراً»، وحتى لحظ قانون الاستكشاف في البحر (المادة

الثالثة منه) إنشاء صندوق سيادي بقانون خاص، باغتن كتلة «التمتية

والبحر» والتجربين العونين باقتراح قانون تقدم به النائب جابر بعنوان «قانون

الصفحة 3 من 3



مجلس النواب يوجه التكريم الرسمي، لشبكة الإنترنت اللبنانية مكشوفة (مروان حططح)

وأكثر من ذلك، قال إنه بالرغم من العمل الذي تقوم به الإدارات من مؤسسات وأجهزة أمنية وعسكرية ووزارات لتعزيز الأمن السيبراني، إلا أنه تبين أن «هذه الإجراءات والأنظمة غير كافية ومتعثرة، والتنسيق هو بجده الأذني». سأل النائب أن عون ممثلي الأجهزة: هل يمكن أحداً أن يقول إنه محمي من الاختراق (سبق لعدد من الأجهزة الأمنية أن أكدت تعرضها للقرصنة من قبل صحناي)؟ وفي الجواب كانت متفاوثة. بعض الأجهزة والمصارف وعلى رأسها مصرف لبنان تملك أنظمة حماية

المداتين الخالصة والرابعة المتعلقين بملكية الموارد التخويلية وإنشاء الصندوق السيادي). النواب المؤيدون لفكرة جابر أشاروا إلى أن المشكلة في جلسة أمس كانت «في عودة الأمور إلى النقطة الصفر». فعلى نمتهم شهدت الجلسة السابقة اقتناعاً من قبل مختلف الجهات التي اجريت هنا في مجلس النواب، بشأن الطاقرة والقيام بالمشكلة لأن كما هو الحال عالياً، وتمّ الاتفاق على الانتقال في الجلسة المقبلة إلى «تحديد درجة الوصاية، على أن تكون السلطة العليا لمجلس الوزراء والنواب». لكن كل شيء اعاد واتقلب في هذه الجلسة. بحسب هؤلاء «توجدت موافق كل من وزير الطاقة والمدير العام للمالية الآن بغفاني، فعادوا وطالبا بإنشاء حساب خاص في المصرف المركزي بجهة أن عائدات النفط ستدخر إلى أبي خليل تسليح بمدخلات رئيس هيئة قطاع النفط وليد نصر، الذي قدم بدارية عرضاً تقنياً لمسار العمل في هذا القطاع، قبل أن يشير إلى «أنا لا نعرف متى يبدأ لبنان بالاستفادة عمليا من هذه الثروة، ولا داعي للاستعجال»، واستعان ابي خليل بالتجربة الروجية لتدعيم موقفه،

فقال إن النزوح نفسها «تاخرت في إنشاء هذه الصندوق»، وإنه لا داعي لإنشاء صندوق وتوظيف العشرات فيه برواتب عالية، من دون أن يتأكد وجود نفط وغاز بكميات تجارية في لبنان. هذه «الحجة» يرد عليها النواب المعترضون بأن «النرويجيين سبق أن اعترفوا خلال ورش العمل التي اجريت هنا في مجلس النواب، بأن التاخر في إنشاء الصندوق كان خطا. لأن هذا الأمر أدى إلى صرف عنوائى نتج منه تصدح في الأسعار، وأثر سلباً بالقطاعات الأخرى».

وفيما يعود وزير الطاقة ورفيقه إلى التجربة ذاتها للقول بأن «الصندوق هو تحت وصاية وزارة المالية، لكن إدارة امواله يتولاها المصرف المركزي»، يأتيه الرد بأن «إدارة الاموال محصورة بفريق مستقل عن الإدارة النقدية»، وأن لجنة متخصصة في النزوح «اقترت على بكن الاعتماد على مبدأ الفصل عن السلطة النقدية، لأن ربطها يؤثر سلباً بالاستثمار». على ربط الصندوق بالمؤسسات الرباوية، قال ابي خليل: «الرد تفرط في المصارف المركزية تهدس شكل السوق». لا يجرؤ الكثير من الناس هذه المقارنات. «ربط الإيرادات فيصل الصايخ: (١30٠٠ مرة رحت ع ديوان الخاصية ومع ما عفا كهربا)»

حماية خاصة لكل شبكة، مع ضمان تطويرها بشكل دوري، بالتوازي مع تطور قدرات المقرصن.

والحماية الوطنية لا يمكن أن تتحقق عمليا، بحسب مناقشات اللجنة، إلا من خلال استحداث مركز لأمن المعلومات (Security Operation Center)، يقوم بتدابير تقنية لرفع مستوى الحماية على صعيد الشبكة العامة، بالإضافة إلى مراقبتها، للتأكد من سلامتها باستمرار.

في جلسة أمس، طرحت كل القضايا، وخرج النواب مستشعرين خطراً جديا على الأمن المعلوماتي، فركزت توصيات اللجنة التي أعلنها الحاج حسن على:

- ضرورة وضع استراتيجية وطنية للأمن السيبراني

- ضرورة تشكيل الهيئة الوطنية للأمن السيبراني من أجل التكامل

بين جميع المعنيين بهذا الشأن.

وإزاء كل هذه المخاطر، لم يكن بالإمكان إغفال المحاولات المستمرة للعدو الإسرائيلي لاستنحاة لبنان، وهو كانت له سوابق عديدة في مجال خرق شبكات الإنترنت والاتصالات اللبنانية، والأخطر أنه لا يمكن، بالوسائل المتوافرة حالياً، تقدير الحجم الحقيقي لهذه المخاطر أو مواجهتها بسبب نقص المعلومات اللازمة، خاصة أنه لم يؤخذ بتوصيات اللجنة التي شكلت في عام 20١3 على إثر تركيب العدو لبراج على الحدود للتحصنت على الشبكة اللبنانية. فقد أوصت اللجنة حينها بتأمين المعدات اللازمة للجيش اللبناني لمواجهة العدوان السيبراني للعدو، لكن الحكومة لم تتكتر.

عامر محسن

في الغيلم الدعائي الجديد الذي صنعه ستييف بانون، من أجل استثارة وتحشيد القاعدة اليمينية في اميركا قبيل الانتخابات التشريعية. تقتصر الدقائق الخمس الأولى من «الثانقي» (اسمه «ترامب في حرب») على مشاهد مؤيديين لترامب يتمّ ضربهم والاعتداء عليهم من قبل متظاهرين خصوم، وسياسيين وعلاميين يسخرون من معسكر ترامب ويصفون أتباعه باقذع الشمات. بعد ذلك، يركز الغيلم فكرة واحدة لدى المشاهدين المتعاطفين، أنّ هذه «النخبة»، الليبراليّة التقليدية، التي تحكمت طويلا بالاعلام والثقافة وتقرير ما هو صواب في السياسة، تشنّ حرباً شاملة ضدّ ترامب وما يمثّله وأنّهم هو فازوا في الانتخابات وحازوا أغلبية في المجلسين، فهم سيسعون مباشرة إلى خلع ترامب من الرئاسة، وواد «حركته» وقمع مؤيديه.

الفكرة هنا بسيطة، وقد نجح فيها بانون في السابق الي أبعد الحدود: أن تحوّل خيار ترامب الي شيء يتجاوز مرشحا وأجندة وسياسات، بل الي «حركة»، بمعنى «جماعة»، «شعب»، «هوية»، وهذه «الهوية» (الشعب الأميركي، العامل، الأبيض، التقليدي، الخ) تتعرّض للهجوم والظلم والاحتقار. تاريخياً، لا أحد يفهمها والجميع يستغلها، وهي لا بدّ أن تجد لنفسها صوتا واسما، دونالد ترامب. قد تبدو هذه «الوصفة الشعبية» غريبة وغير منطقية (ما علاقة الشعب العامل ومصالحه بدونالد ترامب؟ وكيف يخرج الأميركي الكبير من مشاكله لو أسقط «الصوابية السياسية» والنخبة الاعلامية القائنة؟) ولكنّها، في زيفها وأسلوب صناعتها ونشرها وتحويلها الي «حركة»، لا تختلف في العمق عن «سياسات الهوية، التي تحاربت في بلانا في السنوات الماضية، وقتل الناس من أجلها وقُتلوا، أو الحركات «الشعبوية» التي تخرج من أكثر مكان في الغرب. كأنما بانون قد فهم روح العصر وأمراضه وصمّم حركة على شكلته.

سنحاول مقارنة الموضوع من زاوية مختلفة تماما. وفي مسألة إنسانيّة بحتة، نشرت كاتبه وناشطة أميركية اسمها أمبر الي فروست نصّاً جليلاً عن موضوع رعاية الأطفال والآباء المهملين. كانت الكاتبة تقول على كتابيات لرفيقاتها (في الجزء الأكاديمي الغربي الليبرالي) وهي يشكون من معاناة النساء، بسبب إهمال الآباء لأطفالهم وعدم اندماجهم في تربيتهم وترك الهيمة بأكملها لأمّ، وأنهم لا يسيئون حاجة الأولاد أو لا يدفون التفكّ في حالة الطلاق. وعلى الأم هنا أن تعاني المزيد وتتكلف وتجزّ الألبّ المتهرب الي المحاكم وأقسام الشرطة. المشكلة الأولى، تقول فروست، هي أنّ زميلاتها هنا لا يتكلمن عن تجربتهنّ وأزواجهنّ (الذين هم في الغالب رجال بيض، «ناعمو الأيدي» بتعبير الكاتبة، نسويّون، أكثرهم يتقاسم الأعمال المنزلية ويعطي الطفل اسم عائلة مزوج - منه ومن أته - ويملا الفايبوسك صوراً وهو يلعب طفله ويقرا له القصص ويرافقه في نزهات المدرسين المهملين الجلفين. عن الطبقة العاملة. هنّ يتحدثن نيابة عن نساءٍ أخريات، تحت راية التضامن معهنّ، وتحلّكن مشاكلهن ويقرّزن الطول.

هنا المشكلة الثانية، تضيف فروست، وهي في تحليل المشكلة وتقرير طبيعتها. هذه المشاكل حقيقية، ومعاناة النساء كبيرة، ولكن إهمال الآباء، لبانتهام ليس سببه أتهمّ «ذكور»، بل سببه، ببساطة، الفقر. انت لا تتخبط في تربية أولادك حين تعمل ثلاث وظائف بدويّة، وتكون مرهقا وخائفاً طوال الوقت، تلاحقك الفواتير والمسؤوليات. هنا هذه نافرة عن حالات التعالي الطبقي الليبرالي، هل يعتقد هؤلاء أنّ الرجال لا يحثّون أن يربّوا أطفالهم وأن يرافقهم وهم يكيرون؟ الدليل الإحصائي واضح هنا، كتعب فروست، ولا يحتاج الي نقاش: في التؤل التي تقدّم إعطيات إجتماعيّة، ولا تجعل من انجاب الأطفال عبئا ماديا كبيرا على الأب والأم، ترتفع مساهمة الآباء في التربية بشكل صاروخي. سيكون هناك دوما آباء (وماهات) لا يصلحن للإنجاب والتربية وأيّ شيء (والكاتبة تضيف بأن والدها كان منهم)، وهناك قلة أخرى على مذهب ابي العلاء، ولكن بالنسبة الي الغالبية العظمى من الناس، فإنّ الانجاب والتربية هي «من المباحح العظمي في الحياة». تقول فروست، والاستثناء، فقط هو من يتحوّل الي أب مهمل طواعيّة وبسبب ذكورته أو قافتته، أو حتى يسهر كل ليلاً مع أصدقائه في البار. أمّا حين تكون في بلب قاس، تلاحقك المهوم ولا تقدر على رعاية أولادك بشكل لائق، وحين تخسر عمك وتلتاحقك الديون وفواتير النفقة، وضباط المحكمة والشرطة وتدخل السجن، فإنّ نظرك الي العائلة تتغير بالكامل. تقتبس فروست جملة بلغة «من الصعب أن تحبّ طفلا أنت لا تقدر على رعايته»، وبخاصة حين يتمّ تذكيرك بهذا الأمر بشكل مستمرّ ومهين. حين تقع في دائرة الديون - الحاكم - العجز، تقول فروست، كما يحصل مع الكثير من العائلات الفقيرة، فإنّه يصبح من المنطقي»، بل من العقلاني، أن تتترك كل شيء، خلفك وتفرّ.

النواب المخترضون بان «النرويجيين سبق أن اعترفوا خلال ورش العمل التي اجريت هنا في مجلس النواب، بشأن الطاقرة والقيام بالمشكلة لأن كما هو الحال عالياً، وتمّ الاتفاق على الانتقال في الجلسة المقبلة إلى «تحديد درجة الوصاية، على أن تكون السلطة العليا لمجلس الوزراء والنواب». لكن كل شيء اعاد واتقلب في هذه الجلسة. بحسب هؤلاء «توجدت موافق كل من وزير الطاقة والمدير العام للمالية الآن بغفاني، فعادوا وطالبا بإنشاء حساب خاص في المصرف المركزي بجهة أن عائدات النفط ستدخر إلى أبي خليل تسليح بمدخلات رئيس هيئة قطاع النفط وليد نصر، الذي قدم بدارية عرضاً تقنياً لمسار العمل في هذا القطاع، قبل أن يشير إلى «أنا لا نعرف متى يبدأ لبنان بالاستفادة عمليا من هذه الثروة، ولا داعي للاستعجال»، واستعان ابي خليل بالتجربة الروجية لتدعيم موقفه، فقال إن النزوح نفسها «تاخرت في إنشاء هذه الصندوق»، وإنه لا داعي لإنشاء صندوق وتوظيف العشرات فيه برواتب عالية، من دون أن يتأكد وجود نفط وغاز بكميات تجارية في لبنان. هذه «الحجة» يرد عليها النواب المعترضون بأن «النرويجيين سبق أن اعترفوا خلال ورش العمل التي اجريت هنا في مجلس النواب، بأن التاخر في إنشاء الصندوق كان خطا. لأن هذا الأمر أدى إلى صرف عنوائى نتج منه تصدح في الأسعار، وأثر سلباً بالقطاعات الأخرى».

وفيما يعود وزير الطاقة ورفيقه إلى التجربة ذاتها للقول بأن «الصندوق هو تحت وصاية وزارة المالية، لكن إدارة امواله يتولاها المصرف المركزي»، يأتيه الرد بأن «إدارة الاموال محصورة بفريق مستقل عن الإدارة النقدية»، وأن لجنة متخصصة في النزوح «اقترت على بكن الاعتماد على مبدأ الفصل عن السلطة النقدية، لأن ربطها يؤثر سلباً بالاستثمار». على ربط الصندوق بالمؤسسات الرباوية، قال ابي خليل: «الرد تفرط في المصارف المركزية تهدس شكل السوق». لا يجرؤ الكثير من الناس هذه المقارنات. «ربط الإيرادات فيصل الصايخ: (١300٠ مرة رحت ع ديوان الخاصية ومع ما عفا كهربا)»

—

تقرير

«الحل النهائي»، بشكل أو بآخر

في حالات ك هذه، نجد نمطين من «النقد» للنظام الرأسمالي السائد واليؤس الذي يسببه. هناك، على طريقة الماركسيين، من يستغل هذه المناسبات للتذكير بأن هذه طبيعة الرأسمالية، وأن لها قوانين ثابتة، وان اتخذت مراحل وأنماط انتاج مختلفة، وأنّ لا خلاص الا عبر إعادة النظر في النظام الاقتصادي من الأساس. من جهةٍ أخرى، تجد نغاداً (وبخاصة مثقفي يسار الويسف في الغرب، أو سياسيين مثل بيرني ساندرز) يحاولون تجنّب هذه الخلاصة عبر التمييز بين «رأسمالية جيدة» و«رأسمالية سيئة»، وأن ما لدينا اليوم هو «رأسمالية سيئة»، متطرفة. يحللون كيف وصلنا اليها (تعوّل النظام المالي، افلت السوق بلا قيود، رفع الضمانات الاجتماعية، الخ) ويحتملون العودة الي «رأسمالية جديدة». في هذا الخطاب، هذه الأخيرة غالبا ما تكون نموذجاً تاريخياً من الماضي، مرحلة ازدهار وتوزيع حصلت في سياق معين (أوروبا واميركا مثلاً، بعد الحرب العالمية الثانية)، يتمّ تقديمها ك«نموذج» قابل للإيحاء، في ظروف اليوم، أو يسترشدون بحالات «خاصة»، دول صغيرة ناجحة (كمنال اسكاندينافيا الذي استخدمه بيرني ساندرز، لملحاً الى امكان استنساخه في اميركا) في دليل على أن ما أوّل قوله هنا هو أول هذه اللحنطاط بالذات، حين يُعيد فتح النقاش». هي وقت طرح الأفكار الراديكالية. والفكرة الراديكالية الوحيدة في العالم اليوم هي الاشتراكية. سنها ما شئت، شيوعيّة، شيعانيّة، تحريّم للكذب، أفيهمها على طريقة ابي زؤ أو هادي العلوي أو كارل ماركس، «الفرضيّة الشيوعيّة»، كما يكتب آلان بايود، هي فكرة انسانية قديمة تسبق ماركس بكثير. وهي الحلّ الوحيد للبشرية. أفضل من يشرخ هذا المفهوم ببساطته هو الصديق محمود المعتصم، الذي يقول إنّ مبدأ السياسة عنده، ببساطة، هو أنّ سيادة الملكية الفردية هي مشكلة المجتمع البشري. طالما هناك اقتصان يقوم على التملك يضيف المعتصم، سيكون هناك أناسٌ - قلائل - يحثكرون أكثر الثروة (أو يميلون تدريجيا الي احتكارها)، وستكون هناك كثرة فقيرة، محرومة، تهدر حياتها في الشقى والفلق بين رحي هذا النظام.

قوة الفكرة أنّ، يجبرنا المعتصم، هي ليست في النظرية أو الایدیولوجیا او العلم، بل إنّ هناك فراق، وبأسين من حولك، وأنّ حياتهم من الممكن أن تكون أفضل بكثير. وأن لا يقضوا وقتاً قصيرا وصعبا على هذه الأرض، وبعضهم محروم من أبسط حقوق الحياة ومتعبا (ومن ضمنها الانجاب وتربية الأطفال. عدا عن «الحياة الجيدة» أو السلام الداخلي وهذه الأمور «الأخرى»)، أو لن يكن هناك فقرٌ ويؤس معتمين. ما كان له القرضية الشيوعيّة، أي ضرورة وكمكان، بمعنى آخر، لو أنّ ذهبت الي المنزارك المعاصرة وحاولت افانعم بضرورة الشيوعيّة والغاء الملكية الفردية لسنشروا منك بالطبع، «انظر حولك، الأمور جيدة، هل ترى جيعاً يناسون في الشارع؟ وتريدنا أن نشنّ حرباً ثورية ونعلّق مشائق ونسحق طبقات؟».

من هنا، انت من المفترض أن يكون جمهورك الفقراء، هم أصحاب القضية. وهم من يفترض - كما يقول المعتصم - أن يقتنع بكلامك لو شرحت له أنّ الحال الصعبة التي يعيشها، والحرمان والخوف والفلق، ليست أمورا مقدّرة ولا هي «طبيعة العالم»، بل هي بسبب نظام غير عادل يقهره، وأنّه من الممكن له ولولادته أن يعيشوا حياة مختلفة تماماً («من المفترض» أنّ يقتنع معك، أي لو كنت تملك القدرة على شرح فكرة بسيطة ك هذه بشكل واضح، و«من المفترض» أنّ لا يقول لك أنّ يفضل حياته القائمة على الاشتراكية ومجتمع عادل).

هنا «الحلّ النهائي». هنا إمكانية الوحيدة لبناء مجتمعات إنسانية لا تتصارح وتبديد بعضها البعض من أجل النقط والأيراج. هنا الفرصة لإعادة النظر بمفهوم الانتاج والاستهلاك، وما يحتاجه الانسان حقاً لكي يعيش - ويترك غير يعيشون ايضاً. هنا يمكن أن تلجم بنيسان «حزب» بالمعنى الحقيقي، ولا تكون الحرية والحقوق والحياة «الحقيقية» ملكا لحنفة من المحظيين على هذا الكوكب (كما لاحظ الاقتصادي علي القادري، فإنّ الایدیولوجیا الليبرالية المعولة تتحوّل، في عصرنا، الي «حقوق تمنعّ بها حصراً الفئات التي تقدر على تحمّل كلفتها»). هنا الهدف لا يرتبط بتخليص عالمة معينة، ولا بأغلّ الأحزاب «الشيوعيّة» القائمة - تحديداً العربية منها (هذا موضوع طويل آخر، ولكنني لا أفهم أن يكون هناك حزبٌ شيوعي لا يطالب بالشيوعيّة، ولا تكون هذه هي علّة وجوده وبرنامجه، وعلى أساسها، قبل كل شيء، يُقاس ويقمّم. هل المسألة مسألة «تراك» و«ماركس»؟). لا أحد يعرف شكل الاشتراكية الجديدة بعد، ولا هي ستسببه ما سبقها (التكنیولوجيا الحديثة وحدها، طالما أخذت الرأسمالية في السابق).

حتى على المستوى الدولي، ولو هُزمت الامبراطورية الأميركية، وصعدت الضين مثلاً على هيئة قومية رأسمالية، فالى أي سنصل في نهاية الأمر؟ وهل تعتقدون أنّها على النظام الرأسمالي الحالي، من الممكن أن تخرج توليفة عالمية جديدة تعاف الدول فيها (من تلقاء نفسها) الاستغلال والتوسيع، وتقيم «عالية عادية؟» سنظّل في اطار هويات تتنافس وتحاول أن تحوّل لأهلها على الأفضلية على حساب الباقيين. بل لا أحد يضمن أنّ لا ينتهي أي تغيير في النظام العالمي الي نتائج مأسوية على حساب البشرية ككل (فردا، الأميركيون ليسوا مثلاً، وهم لم يعتادوا على الهزيمة والاحترار، وليس لدينا فكرة عمّا سيفعلونه وقتها).

حتى تقتبس على القادري مجدداً، فهو لديه مقولة بأن جملة ماركس مختلفة عن «الامبريالية» آخر مراحل الرأسمالية. قد تكون صحيحة، وإن بمعنى مختلف من الفهم التقليدي له - أي أنّ الاشتراكية ستكون الرأسمالية بعد هذه الحقبة. حتى القادري، تفهم أنّ الامبريالية ستكون بالفعل «آخر مراحل الرأسمالية»، وبقول وإن لم يستبدلها نظام أفضل، إذ أنّ طغيانها الكامل سيغني نهاية البشرية وأنها ستكون آخر حقباتها.

النائب علي القادري، الذي اقترح إنشاء صندوق سيادي للنفط والغاز، في مجلس الوزراء امس

ساعات بدأت باعتراضات على التعريفات (بداً من الفريق الإداري للصندوق، وصولاً إلى مديرية الأصول وواردات الصندوق وعائدات الاستثمار) وانتهت بصعوبة التوصل إلى اتفاق على المادة الرابعة المتعلقة بإنشاء الصندوق. ما إن بدأت المداولات في المادة الأولى (التعريفات)

مع بداية الحديث عن إمكانية دخول لبنان إلى نادي الدول النفطية، وقبل بدء استكشاف الثروة في قبر

النائب ياسين جابر، وزير المال السابق، الذي اقترح إنشاء صندوق سيادي للنفط والغاز، في مجلس الوزراء امس

ساعات بدأت باعتراضات على التعريفات (بداً من الفريق الإداري للصندوق، وصولاً إلى مديرية الأصول وواردات الصندوق وعائدات الاستثمار) وانتهت بصعوبة التوصل إلى اتفاق على المادة الرابعة المتعلقة بإنشاء الصندوق. ما إن بدأت المداولات في المادة الأولى (التعريفات)

مع بداية الحديث عن إمكانية دخول لبنان إلى نادي الدول النفطية، وقبل بدء استكشاف الثروة في قبر

البحر، انطلقت بوادر الخلاف حول الصندوق على اعتبار أن الكلام عنه «لا يزال مبكراً»، وحتى لحظ قانون الاستكشاف في البحر (المادة

الثالثة منه) إنشاء صندوق سيادي بقانون خاص، باغتن كتلة «التمتية

والبحر» والتجربين العونين باقتراح قانون تقدم به النائب جابر بعنوان «قانون

الصفحة 3 من 3